شرح القصيدة التائية في القدر
(قطعة منه)

. . .[١] فلمَّا كان هذا السائل المخاصم قد أخرج سؤالَه مَخْرَجَ الاعتراض المأثور عن إبليس حيث قال:

إذا ما قضى ربِّي بكفري بزعمكم ... ولمْ يَرْضَهُ منِّي فما وجه حيلتي؟!

دعاني وسدَّ الباب عني فهل إلى ... دُخولي سبيلٌ؟! بيِّنوا لي قضيتي

فاعترض بتنافي الأمرِ والقضاءِ -بجلافةٍ[٢]- كما اعترض به إبليس.

وإن كان السائل قد يكون مقصوده «نفي القدر» فيكون من **الحزب الأول**، وأن يكون إنما ذكر التَّنافي على وجه الإلزام لنا على تقدير الجمع بينهما؛ فهو بذلك أيضًا (معاند مخاصم ربِّ الخلق) لظهور الدلائل الباهرة على مشيئة الله النافذة، وقدرته الكاملة، وعلى كتابه المنزل ورسوله المرسل؛ فهذا موجودٌ لا سبيل إلى نفيه.

وجحود الحقِّ الظاهر: عنادٌ، كما أنَّ معارضة الخالق الآمر: خصامٌ له، وإن كان كل منهما مشتملًا على «**عنادٍ**» و«**خصامٍ**»، فإنَّ الأمر لا يخرج عن إنكارٍ بمعنى النفي والجحود للحقِّ الثابت من صفات الله وأحكامه، أو إنكارٍ بمعنى الذم والنهي والعيب لحكم الله وفعله، ولهذا كان قول النحاة:

---

(١) أول الموجود من الورقة (٢٦٣)، وهي من أثناء شرحه لأول القصيدة، وهو قوله:

[١] سؤالك يا هذا سؤال معاند ... مخاصم رب الخلق باري البرية

[٢] وهذا سؤالٌ خاصم الملأ العلا ... قديمًا به إبليس أصل البلية

[٣] ومن يك خصمًا للمهيمن يرجعن ... على أم رأس هاويًا في الحفيرة

(٢) كذا قرأتها، ويحتمل أن تقرأ: بخلافه. إلا أنها لا تستقيم من جهة اللغة والمعنى.

«إنَّ الاستفهام يكون استفهام إنكارٍ» لا يخرج عن أحد القسمين: إما إنكارٌ بمعنى الخبر، وإما إنكارٌ بمعنى الطلب.

فإنكار النفي؛ كقوله: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾(١)، ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا(٢) أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾(٣)، ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾(٤).

وإنكار النهي والطلب: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(٥)، ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾(٦)، ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟﴾(٧).

٢٦٣/ظ / قوله: (**ما وجه حيلتي**) لا حيلة له، ولا يلزم من ذلك نفي عذابه ولا رفع اللوم، فإذا كنت منكِرًا لما قضاهُ اللهُ أو شَرَعَهُ، أو منكِرًا عليه في ذلك= فأنت (**معاند**) له (**مخاصم**).

وهذا السؤال خاصمَ (**به إبليسُ أصلُ البلية**) الملائكةَ كما قد روي(٨)، فأنت في ذلك متَّبعٌ لإبليس، فإن أردت صلاح نفسك فأمسك عن هذا السؤال فإنه (**مَن يكُ خصمَ المهيمنِ**) وهو الشهيد الرقيب المقتدر(٩)، فإنه كلَّما همَّ بالصُّعود انقلب على (**أم رأسه هاويًا**) فإنه مَن خاصم اللهَ خُصم.

---

(١) يس: (٧٨).

(٢) في الأصل: «ترابًا وعظامًا»

(٣) الإسراء: (٤٩، ٩٨).

(٤) الأنعام: (١٤٣، ١٤٤).

(٥) الصف: (٢).

(٦) التحريم: (١).

(٧) التوبة: (٣٨).

(٨) وهذه المخاصمة والمناظرة مذكورة في التوراة والإنجيل وشروحهما، ونقلها الشهرستاني في «**الملل والنحل**» (١/ ١٢)، والطوفي في شرحه (٢٧٩-٢٨١). وانظر: «**أقوم ما قيل**» الفتاوى (٨/ ١١٤، ١١٥).

(٩) يحتمل أن تقرأ: القادر. فيكون قد أسقط الألف رسمًا. ويحتمل المثبت؛ فيكون قد ترك الإبانة عن الميم -وهو من أسلوبه في الرسم- ولعله الأقرب، والله أعلم.

وإنما كان افتتاح الجواب بذمِّه على هذا السؤال ونهيه عنه؛ اتباعًا لما جاءت به الأنبياء، فإنَّ المشروع هو النهي عن هذا السؤال[١] المحرَّم الذي لا يفيد إلا مضرَّة صاحبه، والعقل السليم يوافق ما جاءت به الشرائع؛ فإنَّ الشيء الموجود لا سبيل إلى نفي وجوده، وربُّ العالمين ﷻ لا ينبغي ولا يفيد الاعتراض عليه في حكمه وفعله كيفما كان، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[٢]، وهذا وإن كان قد يقال هي «**آية الدبُّوس**»[٣]؛ فهو دبُّوس حقٍّ، كالدبُّوس في رأس الكافر، بل لا دبُّوس أحقُّ أن يكون من دبُّوس ربِّ العالمين في رأس من يخاصمه ويعانده.

وذاك أنَّ السؤال إنما يكون لنقص علم الفاعل أو رحمته أو قدرته، فإذا كان قد أحاط بكل شيء علمًا ورحمةً، وهو على كل شيءٍ قديرٍ؛ فما وجه السؤال؟![٤]

/ ثم ذكرتُ[٥] أنَّ فرقة «**القدريَّة**» طُرًّا يُدعون يومَ معادهم إلى النار: **(خصوم الله)** كما جاء الحديث[٦]. ٢٦٦/و

---

(١) كتب بجوارها في الطرَّة: (قصة موسى وعيسى «القدر سر الله» لما خرج على أصحابه).

(٢) الأنبياء: (٢٣).

(٣) انظر: «**تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر**» للكَوَاشي (ت: ٦٨٠هـ) (ص٣٩٠)، «**الإشارات الإلهية**» (٢/ ١٢٦)، «**درء القول القبيح**» (ص٣٤٩). قال ابن عجيبة: **(معناها: أنَّ كل ما تحكم به القدرة: يجب حنو الرأس له، من غير تردد ولا سؤال)** «**البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**» (٣/ ٤٥٤).

(٤) بمحاذاة هذا السطر كلمةٌ كتبت على الطرَّة، لم أتبينها ولم أتبين موضعها:

(٥) وهو قوله:

[٤] ويدعى خصوم الله يوم معادهم إلى النار طرًّا فرقة القدريَّة

وكتب في أعلى الورقة كلمة تشبه أن تكون: المعاد. ولم يتبين لي موضعها، والكلام مستقيم دونها.

(٦) يشير إلى الحديث الآتي في (ص١٩١)، وسيأتي تخريجه في موضعه.

(سواء نفوه)[١] وكذَّبوا به، كما عليه المجوس وأتباعهم من المعتزلة.

(أو سعوا) به (ليخاصموا به الله) كما فعل إبليسُ ومَن سلك سبيله في التصديق بالشرع والقدر، ومخاصمة الله لِمَ أمر وحكم؟

(أو مارَوا به للشريعة[٢]) كما فعل المشركون - قريشٌ ومَن سلك سبيلهم من الحلولية والإباحية - الذين يحتجون بقدر الله على إهمال شرعه والإعراض عنه.

فهذا البيت جمع **الأحزاب الثلاثة** الذين تقدم ذكرهم[٣]، وهم كلُّهم قدريَّةٌ تتناولهم نصوص الذَّم للقدريَّة[٤]، ويُدعون[٥] **«خصوم الله»**، وإن

---

(١) وهو قوله:

[٥] سواء نفوه، أو سعوا ليخاصموا به الله، أو ماروا به للشريعة

(٢) قال الطوفي: (وتكون اللام في **«الشريعة»** زائدة مقحمة؛ لأن الفعل قبلها متعد بنفسه، كقولك: «ما رأيت زيدًا»، وفائدة إقحامها إقامة الوزن) أ.هـ. شرح القصيدة التائية في القدر (ص٢٩٠).

(٣) لم أقف عليه في القطعة التي بين أيدينا، ولعله في القسم المفقود من الشرح. **والمراد «بالأحزاب الثلاثة»**: المجوسية، والإبليسية، والمشركية. والله أعلم.

(٤) قال ابن القيم: (قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته:

[٤] ويدعى خصوم الله يوم معادهم إلى النار طرا فرقة القدريَّة

[٥] سواء نفوه أو سعوا ليخاصموا به الله أو ماروا به للشريعة

وسمعته يقول: القدريَّة المذمومون في السنة وعلى لسان السلف هم هؤلاء الفرق الثلاثة:

- نفاته، وهم القدريَّة المجوسية.

- والمعارضون به للشريعة الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، وهم القدريَّة المشركية.

- والمخاصمون به للرب، وهم أعداء الله وخصومه، وهم القدريَّة الإبليسية، وشيخهم إبليس، وهو أول من احتج على الله بالقدر فقال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾، ولم يعترف بالذنب ويبوء به كما اعترف به آدم، فمن أقر بالذنب وباء به ونزه ربه فقد أشبه أباه آدم، ومن أشبه أباه فما ظلم. ومن برأ نفسه واحتج على ربه بالقدر فقد أشبه إبليس...) طريق الهجرتين (١/١٨٦).

(٥) كتب في الأصل: «إلى النار»، ثم ضرب عليه وكتب فوقه: إلى. وليس عليه أثر ضرب أو كشط، فلعله قد تركه سهوًا، والله أعلم.

شئت قلت: «**ويُدعى خصومَ**[١] **الله**»، و«**خصومُ الله**».

فعلى الرفع يكون المعنى: يُدعى «**خصومُ الله**» فرقةُ القدريَّة: إلى النار، كما قيل: «**إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: لِيَقُمْ خصماء الله القدريَّة**»[٢].

وعلى النصب يكون المعنى: يُدعى فرقةُ القدريَّة «**خصومَ الله**» يوم معادهم إلى النار، **أي**: يُسمَّون «**خصومَ الله**» إذا صاروا إلى النار.

ويجوز على قولٍ أن يُجعل «**يُدعى**» متعلِّقًا بالأمرين، فيكون التقدير:

- ❑ يُدعى القدريَّةُ «**خصومَ الله**».
- ❑ ويُدعون إلى النار يوم معادهم.

ويُضمَّن «**يُدعى**» المعنيان[٣] جميعًا[٤].

---

(١) الضبط من الأصل.

(٢) أخرجه ابن راهويه -كما في المطالب العالية (٢٩٧٩)-، وابن أبي عاصم في السنة (٣٣٦)، وأبو يعلى -كما في المطالب العالية (٢٩٧٩)- والطبراني في الأوسط (٦٥١٠) من حديث عمر مرفوعًا بنحوه.

وضعفه أبو حاتم والدارقطني. انظر: العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٦٢٢)، وعلل الدراقطني (١/ ١٢٧).

(٣) كذا في الأصل.

(٤) قال الطوفي: (وفي إعراب «**خصوم**» وجهان:

أحدهما: الرفع، على أنه فاعل ما لم يسم فاعله، فعلى هذا «**فرقة**» مرفوعةٌ بدل من «**خصوم**».

والثاني: النصب، مفعول «**يُدعى**» وفاعله «**فرقة**»، فهي مرفوعة به.

فعلى الأول: تمام فائدة الكلام في قوله: «**إلى النار**»، تقديره: يُدعون إلى النار.

وعلى الثاني: تمام الفائدة في «**خصوم**»، أي: يُدعى فرقة القدريَّة «**خصومَ الله**»، كما يقال: دُعيَ زيدٌ عدوَّ الله، و«**إلى النار**» فضلة منصوبة على الحال، أي: يُدعون «**خصومَ الله**» مَسوقِين إلى النار، أي: حال سوقهم.

ويجوز أن يكون كل واحد من لفظ «**خصوم**» و«**فرقة**» مرفوعًا على ما لم يُسمَّ فاعله، والآخر منصوبًا على الذم، وتمام الفائدة في «**إلى النار**» كما تقدم. =

. . .[١] فلهذا قيل:

[٣٣] وإصداره عن واحدٍ بعد واحد أو القول بالتجوير رمية حيرة

فجمع في هذا البيت: **بين** مذهب المتفلسفة الصابئة الطبعية الذين يقولون: لم يصدر عنه إلا واحدٌ؛ قياسًا له على سائر الوحدان الذين تتحد أفعالهم، **وبين** مذهب المتكلمة -من المجوس ومَن شابههم- القدريَّة الذين يقولون: لم يفعل إلا ما يفعله سائر الحكماء الذين يمكن تنوع أفعالهم إلى «**عدل**» و«**جور**» فيختارون «**العدل**» على «**الجور**»، وقاسوه على غيره من الحكماء.

ومقالة كل منهما قذفٌ ورجمٌ مثل قذف الحائر الذي لم يهتد إلى الحقِّ، وإذا كان كلٌّ منهما فيه من الضلال ما قد نُبِّه عليه، وما لم يُنبَّه عليه أكثر، وقد ثبت أنه فاعلٌ بمشيئته واختياره؛ فقياسه على غيره من شيء «لا يجوز أن يصدر عنه إلا واحدٌ» كالشمس والنار، **أو**: «يجب أن يقبل صدور الأنواع المختلفة ثم يختار منها ما هو الغرض» كما يفعل الواحد منَّا= قياسان لا دليل على صحتهما، بل الدليل موجودٌ على فسادهما وعلى فساد حكمهما.

= فهذه أربعة أوجه في إعراب الجملة المذكورة) أ.هـ شرح القصيدة التائية في القدر (ص٢٨٧) مع تصحيح يسير.

(١) أول الموجود من الورقة (٢٦٥).

/فصل

٢٦٥/ ظ

[٣٤] ولا ريب في تعليق كل مسبَّب بما قبله من علة موجبية

[٣٥] بل الشأن في الأسباب أسباب ما ترى ومصدرها عن حكم محض المشيَّة[١]

هذا تنبيهٌ على غلط بعض المتكلمين الذابّين عن السنة، فإنَّ أقوامًا من المتأخرين من[٢] أصحابنا وغيرهم بالغوا في الردِّ على «أهل الطبع والتعليل» لما كان «أهل الطبع» يضيفون كل حادثٍ إلى علةٍ له قريبةٍ حتى يُنْهُوا الأمر إلى علَّة العلل، ويقطعوا الإضافة إلى الله -إما إعراضًا عمليًّا، وإما قولًا اعتقاديًّا- فتجدُ الطَبَعِيَّ طول دهره في المبرّد والمسخّن، والمرطّب والميبّس، وفي امتزاج العناصر وافتراقها، ثم يصعد إلى الفَلَك وحركاته واختلاف أشكاله فيضيف عامة الحوادث إليه، وربما صعد إلى «**العقول**» و«**النفوس**» الذي يزعم أنها الملائكة عند أهل الملل.

وهؤلاء يعبدون الكواكب والأرواح وغير ذلك، فهم بالأسباب يستعينون، ولها يعبدون، وبربهم يعدلون، وهذا هو الشرك الغالب على بني آدم: إما في الربوبية، وإما في الإلهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[٣] ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾

---

(١) كذا في الأصل بتسهيل الهمز.

(٢) قوله: «المتأخرين من» ملحقٌ بين السطور، وكتب بعده كلامًا يشبه أن يكون: «متكلمي أهل الإثبات» وهو بخط باهت، ووقع في طرف الورقة فلم يتبيَّن بتمامه وربما ذهب بعضه، وعليه فتكون العبارة: «فإن أقوامًا من **المتأخرين من متكلمي أهل الإثبات [من]** أصحابنا وغيرهم بالغوا في الرد».

(٣) يوسف: (١٠٦).

سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهِ[(١)] قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾[(٢)].

وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ[(٣)] وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ [لَهُ][(٤)]﴾[(٥)]، فنفى بهذه الأقسام الأربعة جميعَ ما قد يُتوهَّم، فإنَّ المدعوَّ من دونه[(٦)]: إما أن يكون مالكًا لشيءٍ من الكون؛ فنفى ذلك، أو يكون له شركةٌ في شيءٍ من ذلك، فإذا لم يكن مالكًا ولا شريكًا فقد يكون مُعينًا وظهيرًا فيصير له يدٌ لله يُعاون[(٧)]؛ فنفى الإعانة، فلم يبقَ إلا أن يشفعون[(٨)]، فقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ [إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ][(٩)]﴾[(١٠)].

(١) كذا في الأصل -هنا وفي الموضع التالي-، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ﴾. انظر: «**النشر في القراءات العشر**» لابن الجزري (٢/ ٣٢٩).

(٢) المؤمنون: (٨٤-٨٩).

(٣) قوله: ﴿وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ في الأصل: والأرض.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) سبأ: (٢٢، ٢٣).

(٦) يشبه أن يكون رسمها في الأصل: دون.

(٧) قوله: «فيصير له يدٌ لله يعاون» كذا قرأته، وهي قراءة محتملة، وقد وقعت العبارة في طرف الورقة؛ فربما ذهب بعضها.

(٨) كذا في الأصل بإثبات النون.

(٩) ما بين المعقوفتين موضع خرم في الأصل.

(١٠) انظر: الإيمان (ص٦٦).

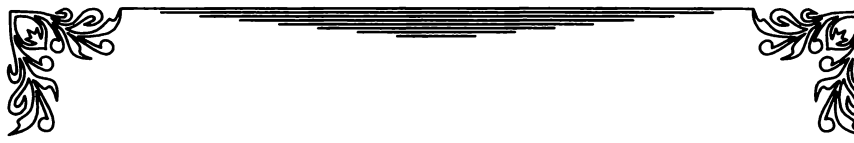

. . .[١] ولمَّا كان اعتقادهم. . .[٢] باطلًا -فإنَّ[٣] الله خالق كل شيءٍ، وبيده ملكوت السماوات والأرض-: أخذ قومٌ ممن جادلهم منَّا فجعلوا يقولون: الله يخلق الشِّبَعَ والرِّيَّ عند الأكل والشرب لا به، ويُنبت النبات عند نزول المطر لا به. وهكذا قولهم في جميع الأسباب ردًّا على **أهل الطبع**.

وأما ردُّهم على أهل التعديل والتجوير: فأنكروا عليهم القول بالتَّولُّد حتى زادوا على الحقِّ فخرجوا إلى الباطل فقالوا: إنَّ قدرة العبد لا تؤثر إلا في محلها، وإن العبد إذا رمى بسهم فجرح حيوانًا فمات؛ فإن وصول السهم وجرح المصاب ليس من فعل العبد أصلًا ولا من مقدوره؛ وإنما هو محض فعل الله عند تحريك العبد يدَه، فإنَّ تحريك اليد بالرمية هو من فعل العبد ومقدوره[٤].

والقائلون بالتَّولُّد من القدريَّة وغيرهم **قالوا**: بل الأفعال قسمان: «**مباشِرةٌ**» و«**متولِّدةٌ**»، فما كان في محل القدرة فهو «**مباشرٌ**»، وما كان خارجًا عنها فهو «**متولِّدٌ**».

---

(١) أول الموجود من الورقة (٢٦٤).

(٢) كلمةٌ لم أتبينها، يشبه أن يكون رسمها: وافتقارهم. [redacted]، ويحتمل أن تقرأ: وادعاؤهم.

(٣) ويحتمل أن تقرأ: بأن.

(٤) انظر لما وقع فيه متكلمة أهل الإثبات وغيرهم لما ناظروا أهل الطبع وأهل القدر: جامع المسائل (٦/ ٢١٠-٢١٢).

قالوا: «وكلا القسمين مفعولٌ للعبد مقدورٌ له، لم يفعل الله منه شيئًا ولا يقدر عليه بوجه»، وهذا ضلالٌ بيِّنٌ.

وأما تقسيم الأفعال إلى «**مباشرٍ**» و«**متولدٍ عن سببٍ**» فهو حقٌّ كما دل عليه الكتاب والسنة، وكما قسم الفقهاء «**القتل**» و«**الإتلاف**» وغيرهما من الأفعال إلى «**مباشرةٍ**» و«**تسبُّبٍ**»، قال الله سبحانه في سورة التوبة: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾﴾[1] / فـ«**النفقة**» و«**قطع الأودية**» هو فعلهم المباشر الذي في ٢٦٤/ظ
محل قدرتهم، وهما القسمان اللذان بيَّن أنه مَن تولَّى عنهما أتى ببدله فقال: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ[2] شَيْـًٔا ۗ﴾[3]، وقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾[4]، وهما: الجهادُ بالنفس، والجهادُ بالمال، فقال فيهما: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم﴾، لأنَّ ذلك عمل الإنسان؛ ليس هو متولدًا عن عمله.

وأما المتولِّد عن عمله فهو الذي قدَّمه؛ انتقالًا من الأدنى إلى الأعلى،

---

(١) التوبة: (١٢٠، ١٢١).

(٢) في الأصل: «ولا تضرونه».

(٣) التوبة: (٣٩).

(٤) محمد: (٣٨).

ليبيِّن أنه إذا كان يكتب آثار الأعمال فكيف بأعيانها؟! وهي «**الظمأ**» و«**النصب**» و«**المجاعة**» و«**غيظ الكفار**» و«**ما يُنال منهم**»؛ فإنَّ هذه الأمور خارجةٌ عن محل قدرة العبد، لا تحصل إلا بمعونة من الأسباب الخارجة عن قدرته.

والتحقيق[١]: أنَّ لقدرته في هذه الأمور تأثيرًا؛ ولذلك كتب الله له بها عملًا صالحًا، وهي مضافةٌ إلى فعله من بعض الوجوه، وليست مضافةً جميعُها إلى قدرته؛ إذ لولا وجود الأسباب المنفصلة لما وُجدت، بل قد تعاون عليها الأمران، فمن لم يجعل فيها تأثيرًا -كما قاله الزائدون في[٢] السنة- فقد غلا، ومَن جعلها مفعولةً له كالمباشر بالقدرة -كما فعله القدريَّة- فقد جفا، وخيار الأمور أوساطها.

وهكذا القول في أهل الطبع؛ فإنَّ إضافة الحوادث إلى الأسباب مطلقًا -كما يفعله أهل الطبع- كفرٌ وضلالٌ؛ فإنَّ السبب لا يقيم نفسَه بنفسه، فكيف يُقيم غيرَه؟! وإذا كان مفتقرًا في قِوَامِ نفسه، فكيف يكون غنيًّا في إقامة غيره؟!

---

(١) انظر: الاستغاثة (ص٢١١)، الفتاوى (١٥/ ٤٠)، الدرء (٩/ ٣٠).

(٢) قوله: «الزائدون في» كذا قرأته. وهو يشير إلى نفاة تأثير الأسباب -كمتكلمة الصفاتية وغيرهم-. ووصْفُهم بهذا هو في مقابل «**أهل الطبع**» و«**أهل القدر**»، كما سبق (ص١٩٥). ويحتمل: «الدائرون في».
ويحتمل: «الذائدون عن»، وقد ذكرهم الشيخ ووصفهم بـ«الذابين عن السنة» في (ص١٩٣)، إلا أن المثبت هو الأشبه بالرسم.